مجتمع

باريس: اعتقال 9 بعد هجوم على مركز شرطة

قالت شرطة باريس، الاثنين، إن تسعة أشخاص اعتقلوا بعد مهاجمة مركز شرطة في ضاحية لا كورنوف، مساء الأحد، عقب اشتباكات بين شبان وقوات من الشرطة على خلفية وفاة شاب برصاص الشرطة خلال الأسبوع الماضي. وتحظى القضايا الأمنية بأهمية قصوى لدى السلطات الفرنسية بخاصة مع استعداد باريس لانطلاق دورة الألعاب الأولمبية في 26 يوليو/تموز المقبل. وتعرضت بعض مواقع دورة الألعاب الأولمبية في العاصمة الفرنسية للتخريب في أعمال شغب وقعت في صيف عام 2023، بعد مقتل شاب من أصل أفريقي برصاص الشرطة. (رويترز)

مكة: مؤتمر «بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية»

اختتمت في مكة المكرمة، الاثنين، أعمال المؤتمر الدولي «بناء الجسور بين المذاهب الإسلامية»، والذي حظي بمشاركة من ممثلي مذاهب وطوائف إسلامية من السعودية ومصر والعراق وإيران وتركيا وباكستان. وذكرت وكالة الأنباء السعودية «واس»، الاثنين، أن المؤتمر الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي، بحث مختلف القضايا المتعلقة بالتعاون بين المذاهب، وتعزيز المشتركات، وترسيخ مبادئ التنوع المذهبي. وأعلن أمين رابطة العالم الإسلامي، محمد العيسى، عزم المؤتمر إطلاق وثيقة تضم معالم ودلالات إرشادية. (الأناضول)

(علي جاد الله/ الأناضول)

مجزرة الأطفال في غزة

قالت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» كاثرين راسل، إنّ 13 ألف طفل قُتلوا في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ نحو 6 أشهر، وهو ما لم يحدث قط في أي صراع آخر حول العالم. وأكدت خلال مداخلة تلفزيونية على قناة CBS الأميركية، أن أعداد الضحايا الأطفال في غزة مرتفعة للغاية، وأن هناك أطفالاً في القطاع يموتون بسبب سوء التغذية. وأشارت المسؤولة الأممية إلى أن عشرات آلاف آخرين من الأطفال بين مصاب، وعالق تحت الأنقاض، أو فاقد لوالديه، وذلك منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، معبرة عن صدمتها إزاء مقتل هذا العدد الكبير من الأطفال. وأضافت راسل: «من لم يمت من أطفال غزة بات يعاني من انعكاسات الحرب، ومن الضغوط والخوف والتوتر. الأطفال الفلسطينيون سيظلون يشعرون بهذا ويتذكرونه طيلة حياتهم». وفي فبراير/ شباط الماضي، أعلنت «يونيسف» أنّ واحداً من بين كل 3 أطفال في شمال قطاع غزة يعاني من سوء التغذية الحاد، وأن هذه الأزمة تتضاعف بمرور الوقت. وحلّ شهر رمضان هذا العام، بينما يشن الاحتلال حرباً مدمرة على قطاع غزة، خلّفت عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين، معظمهم أطفال ونساء، فضلاً عن كارثة إنسانية غير مسبوقة، ودمار هائل في البنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى مثول إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة «الإبادة الجماعية» للمرة الأولى منذ تأسيسها.
(الأناضول)

علا عطا الله الصحافية والإنسانة والشهيدة

غزة ـ **خضرة حمدان**

على باب الدار، لا تزال تلك الشجرة صامدة في انتظار من يجني الثمار. انتظر الجميع وخصوصاً أطفال الحارة، أن تحمل الأزهار ثمار الجوز، ولكن الحرب شرّدتهم من حارتهم وظلّت تلك الشجرة تنتظر ضجيجهم وتسلقهم عليها وبعض حجارتهم.

شجرة الجوز تلك تزين مدخل دار الشهيدة علا عطا الله التي لطالما سُرّت بفرح الأطفال بثمار الشجرة وتسابقهم عليها، فكتبت: «هذه شجرة عين الجمل اللوز وعمرها أكثر من عشرين عاماً. تتوسط منزلنا وتذهب أفرعها إلى شرفات الجيران. في مثل هذا التوقيت تبدأ مشاغبات الصغار في حصادها كأنه العيد. الآن تبدو الشجرة ولأول مرة منذ أثمرت صامتة وشاحبة تسقط وحيدة، لا أحد يجرؤ على الاقتراب منها خوفاً من شظايا الموت».

لطالما كتبت علا أخباراً عاجلة بحكم مهنتها في الصحافة التي عملت بها حوالي عشرين عاماً، ولكنها لم تعلم أنها ستكون خبراً في ظل حرب مدمرة. وقالت: «الموت ليس أن تتحول إلى رقم وخبر عاجل ضمن متتالية الفاجعة، الموت هو أن تعيش ليلة لا يستطيع من هولها ورعبها أن يخرج صوتك لتنطق الشهادة ثم تصحو على أمكنة وأرصفة تبكي وعائلات تنزح من بيوتها هائمة على وجهها، فالموت هنا في غزة هو ألا تموت». لم تكتف غزة بعدّ الراحلين أو ساعات الجوع والعطش والبرد والمرض والنزوح، كما كتبت الشهيدة الصحافية ابنة مدينة غزة علا، قبل أيام من استشهادها في قصف إسرائيلي استهدف بيتا نزحت إليه من حي الصحابة في منطقة اليرموك وسط مدينة غزة إلى حي الدرج شرقاً. وجاء القصف فجراً في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول الماضي على كل من في البيت، لتستشهد علا وأخوها طارق وزوجته تهاني وأطفاله ريماس وتالا ويامن، وابنة خاله وابنا خاله. على غرار الكثير من عائلات غزة، ارتأت عائلة الشهيدة علا الافتراق خلال الحرب حتى تحافظ على من يحمل اسمها في حال استهدفت بالقصف الإسرائيلي، فنزحت برفقة شقيقها البكر طارق والذي لطالما كانت مرتبطة به لا سيما بعد وفاة والدتها واعتزالها العمل الصحافي الذي دأبت عليه منذ عام 2002. كانت قد درست الصحافة والإعلام في الجامعة الإسلامية في غزة، ونالت المرتبة الأولى على دفعتها، لتركز في عملها وكتاباتها على القصص الإنسانية على مدى 20 عاماً.

في كل ليلة، كانت تكتب لغزة إذا ما توفر الإنترنت والكهرباء، وذلك عبر حسابها الخاص على منصة «إكس»، لتنقل مرارة القصف والقتل في كل دقيقة، مسجلة على العالم صمته بقولها: «أسوأ وأبشع ما في هذا العالم السريع أنه أفقد الجميع الحس بالدهشة، وأصبحت كل الأشياء متساوية وعادية». وكما لم يأخذ أحد بغزة عزاء الشهداء الذين فقدهم، فلم تأخذ عائلة الشهيدة علا العزاء في ابنتهم وابنهم طارق وأبنائه. وقد وصفت هذا بالموت مرتين حين كتبت: «تخيلوا أن حرب الإبادة هذه سلبت حقنا في الحزن وفي الوداع، حقنا في الدموع والحداد، تتكوّم أسماء الأحبة الراحلين ولا تهدأ متتالية الفقد، في غزة نموت مرتين».

نعتها صديقتها شيماء مصطفى، قائلة لـ«العربي الجديد»: «الحزن لم يفارقني منذ استشهاد أبي وأمي وإخوتي لتلحق بهم صديقتي الوحيدة، لا أكف عن البكاء والشوق لهم جميعاً». وتقول صديقتها هديل عطا الله: «كانت أكثر من رائعة وما حدث لها ولشقيقها وعائلته مأساة. يجب ألا تمر كما كل الجرائم في غزة والتي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بآلة حربه المتطورة ضد أجساد المدنيين العزل». إلى ذلك، يقول رئيس ومؤسس مركز الأورومتوسطي لحقوق الإنسان رامي عبده: «لا أجد كلمات يمكن أن تعبر عن هذا الفقد، علا أفضل من كتب قلمه وأنسن الصحافة، وهي من أوائل الصحافيين الذين ساندوا المرصد خلال سنواته الأولى، وتحملت الكثير من المتاعب، وخسارتها كبيرة، ولا كلمات يمكن أن تنعاها أو تعبر عن الحزن لفقدانها سوى أنها شهيدة أوصلت رسالتها».

تميز مبكر

كانت علا عطاالله من أوائل الثانوية العامة في غزة، وفي سنوات الدراسية الجامعية، كانت مشهورة بالحس الفكاهي وسرعة البديهة، وخلال مسيرتها المهنية، بنت صداقات واسعة، من بينها صداقة مع عميد كلية الآداب ورئيس قسم الصحافة جواد الدلو، وعميد الصحافة في قطاع غزة والأب الروحي لها الشهيد مصطفى الصواف.

تحقيق

تسعى قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى اعتقال كل أبناء قطاع غزة من المقيمين أو العاملين في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر للتحقيق معهم، على غرار ما فعلت مع الكثير من سكان مدينة غزة

عمال غزة

ملاحقات واعتقالات في الضفة وداخل الخط الأخضر

غزة ـ **امجد ياغي**

دهمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، الجمعة الماضي، عدداً من المنازل في مدينة نابلس، واعتقلت عمالاً من قطاع غزة كانوا يقيمون فيها بتهمة عدم حمل تصاريح عمل، رغم أنهم دخلوا إلى الضفة الغربية بتصاريح عمل رسمية قبل أن يصدر الاحتلال قراراً بعد عملية «طوفان الأقصى» بإلغاء جميع التصاريح لعمال غزة الذين كانوا يعملون في مناطق الداخل الفلسطيني والضفة الغربية.

ولم يتمكن الكثير من العمال الغزيين من العودة إلى القطاع منذ بدء العدوان الإسرائيلي، وظلوا عالقين في الضفة الغربية بعد أن أغلق الاحتلال جميع المعابر المؤدية إلى القطاع، باستثناء معبر كرم أبو سالم المخصص لإدخال بعض الشاحنات التابعة للمنظمات الدولية، وإرجاع بعض عُمال غزة بعد التحقيق معهم، وكذا نقل من المعتقلين أثناء العمليات البرية وعلى الحواجز التي نصبتها في وسط قطاع غزة. يعيش مجدي أبو حديد (46 سنة) متنقلاً بين منازل أقارب وأصدقاء في مدينة رام الله والقرى المجاورة لها، وقد عبر قبل أيام أحد الحواجز الإسرائيلية، ومن حسن حظه أن الجنود لم يطلبوا أوراقه الثبوتية لأن سائق المركبة التي يستقلها كان معروفاً بالنسبة للجنود، في حين اعتقلت قوات الاحتلال العديد من زملائه الذين حاولوا العودة إلى مسقط رأسه في مدينة خانيونس، لمجرد أنهم من قطاع غزة. يتواصل أبو حديد مع عدد من زملائه المتفرقين في مدن وقرى الضفة العربية، وجميعهم يعيشون في حالة من القلق، ويحاولون قدر استطاعتهم الابتعاد عن الحواجز الإسرائيلية، ويعيشون كالمساجين، وهم يبقون في الضفة بعد علمهم باعتقال الآلاف من العمال المتواجدين في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 (ما يعرف بمناطق الخط الأخضر)، وتعريضهم للتعذيب والتنكيل، فضلاً عن مصادرة كل أغراضهم وأموالهم، وجميعهم على تواصل مع أسرهم الذين باتوا نازحين، وقضى بعض أفراد عائلاتهم شهداء. يقول أبو حديد لـ«العربي الجديد»: «نعيش حياة مليئة بالرعب، فنحن ملاحقون بشكل متواصل لأننا نحمل هوية فلسطينية مسجلا عليها أننا من قطاع غزة، وهذه جريمة في نظر جيش الاحتلال لأن الضفة الغربية لها وضع مختلف من النواحي الأمنية، وتنتشر فيها الحواجز، وتتكرر الملاحقات في كل مكان، لذا أعيش في حالة نفسية صعبة، ولا يمكنني التفكير بالمستقبل، وأتوقع الاعتقال في أي وقت». يضيف: «جميعنا اطلعنا أسرنا على أرقام طوارئ لأقارب وأصدقاء مقربين لأننا نتوقع السوء في أي وقت، وكوننا من قطاع غزة، يعني أنه يمكن اعتقالنا وعدم إبلاغ أسرنا، أو انتظار الكثير من الوقت حتى يُعلموه بمصيرنا. دمر الاحتلال منزلي في منطقة البلد بمدينة خانيونس، ولدي أسرة مكونة من ستة أفراد، وهم الآن من بين النازحين في مدينة رفح، وزوجتي هي من ترعى الأسرة، وتحاول الحصول على المساعدات وتأمين الاحتياجات».

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، تمت إعادة قرابة 956 من عمال قطاع غزة من أصل 6200 عامل غزي عالقين في الضفة الغربية، وكان هؤلاء يقيمون في مراكز إيواء بمحافظات رام الله والخليل وبيت لحم وسلفيت وطولكرم وجنين، وفي ضواحي القدس وقلقيلية وطوباس ومدينة أريحا، وتم نقلهم إلى معبر كرم أبو سالم بالتنسيق مع الصليب الأحمر الدولي لإعادتهم إلى غزة، في حين ظل البقية ينتظرون التنسيق الأمني لإعادتهم. وبقي أكثر من 5 آلاف عامل في الضفة والداخل ينتظرون أن تنتهي الحرب حتى يعودوا إلى قطاع غزة، من بينهم نايف اللوح (50 سنة)، والذي لا يستطيع العمل، ولا يمكنه تدبير حاجته من المأكل والمشرب والملبس لأن الأموال التي كان يملكها نفدت، وهو ينتظر العودة إلى غزة منذ أكثر من خمسة أشهر، ويتخوف من الاعتقال، ويتنقل بين عدة أماكن في مدينة الخليل. يقول اللوح لـ«العربي الجديد»: «استشهد ما يقارب 30 فرداً من أبناء عمي وأبناء خالي، وكذلك العديد من أصدقائي وسكان الحي الذي أعيش فيه بمنطقة بئر النعجة شمالي قطاع غزة، وكثيرون آخرون مفقودون، وأنا معرض للصدمات في أي وقت، ولا أستطيع العمل، وأحاول التخفي وعدم الاختلاط مع أحد حتى لا تصل إليهم أخبار بوجود عامل غزي هنا». يضيف: «أخرج نهاراً في نطاق محدود حتى أتنفس، وتوجهت لعدد من قوى الشرطة هنا حتى يسجلوا بياناتي، فأنا أريد العودة عند انتهاء الحرب، وقد وعدوني ببذل قصارى جهدهم لحمايتي، فكثيرون ممن كانوا معنا اعتقلوا، وبعضهم أعادوهم إلى القطاع بعد تعذيب شديد وإهانة، وآخرون أعادوهم عبر التنسيق مع الصليب الأحمر، وأنا أنتظر مثل المعلق في الهواء، ولا أريد أن يتم اعتقالي، وأخشى تعذيبي أو إهانتي».

وقبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وصل عدد عمال غزة الذين يحملون تصاريح العمل في الداخل الفلسطيني المحتل وبعض المناطق القريبة من مدن الضفة الغربية إلى 18 ألفاً و500 عامل من مختلف الأعمار، وصولاً إلى عمر 60 سنة، كما تشير بيانات الغرفة التجارية الفلسطينية، وكان الكثير منهم يتعرضون للتمييز من جيش الاحتلال، ويتم منح بعضهم تصاريح احتياجات اقتصادية، وليس تصاريح عمل حتى لا يكون لديهم حقوق عمالية. واعتقلت قوات الاحتلال المئات من مختلف مناطق الداخل الفلسطينية، وكذلك من مدن الضفة الغربية، وعلى الحواجز، وقدر عدد المعتقلين بأكثر من 7 آلاف عامل تعرض غالبيتهم للتعذيب والإهانة، وتمت مصادرة أموالهم، وما يحملون من أوراق ثبوتية، ومتعلقاتهم مثل الهواتف، وأطلق سراح بعضهم عبر معبر كرم أبو سالم في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وتشير هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية إلى أن الاحتلال اعتقل ما لا يقل عن ألفين من عمال مدينة غزة المتواجدين في الضفة الغربية، وأعاد قرابة 200 منهم إلى القطاع بعد تعريضهم للتعذيب، وانتزع اعترافات منهم تحت التهديد، في حين يظل العدد الأكبر منهم في السجون من دون السماح لأحد بزيارتهم.

وحسب بيان لنادي الأسير الفلسطيني في 16 مارس/آذار الماضي، فإن حصيلة معتقلي الضفة الغربية ارتفعت إلى 7605 منذ السابع من أكتوبر، وكان من بينهم أسرى محررون سابقون، والكثير من عمال قطاع غزة، وتشير البيانات إلى أنه في الأشهر الأخيرة، لا تكاد تجرى حملة اعتقال إلا ويكون ضمن معتقليها عمال من غزة يقيمون مؤقتاً في الضفة الغربية بسبب تصاريح العمل في الداخل الفلسطيني المحتل وبعض المناطق القريبة من مدن الضفة الغربية، وعلى الحواجز، وقدر عدد المعتقلين بأكثر من 7 آلاف عامل تعرض غالبيتهم للتعذيب والإهانة، وتمت مصادرة أموالهم، وما يحملون من أوراق ثبوتية، ومتعلقاتهم مثل الهواتف، وأطلق سراح بعضهم عبر معبر كرم أبو سالم في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وتشير هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية إلى أن الاحتلال اعتقل ما لا يقل عن ألفين من عمال مدينة غزة المتواجدين في الضفة الغربية، وأعاد قرابة 200 منهم إلى القطاع بعد تعريضهم للتعذيب، وانتزع اعترافات منهم تحت التهديد، في حين يظل العدد الأكبر منهم في السجون من دون السماح لأحد بزيارتهم.

وحسب بيان لنادي الأسير الفلسطيني في 16 مارس/آذار الماضي، فإن حصيلة معتقلي الضفة الغربية ارتفعت إلى 7605 منذ السابع من أكتوبر، وكان من بينهم أسرى محررون سابقون، والكثير من عمال قطاع غزة، وتشير البيانات إلى أنه في الأشهر الأخيرة، لا تكاد تجرى حملة اعتقال إلا ويكون ضمن معتقليها عمال من غزة يقيمون مؤقتاً في الضفة الغربية بسبب

سمح الاحتلال بعودة مئات من العمال الى غزة (سعيد الخطيب/ فرانس برس)

18,500

العدد التقديري لعمال قطاع غزة الذين يحملون تصاريح عمل في الداخل الفلسطيني المحتل والضفة الغربية.

رمضان لبنان... روح الناس انطفأت

يفتقد اللبنانيون أجواء شهر رمضان والاستعدادات التي ترتبط بها منذ سنوات، واضيفت هذا العام تداعيات العمليات العسكرية في المناطق الجنوبية

بيروت ـ **سارة مطر**

تغيب بهجة شهر رمضان المبارك عن نفوس معظم اللبنانيين المتألمين معيشياً وأمنياً. وقد تتجلى بعض مظاهر الشهر الفضيل في زينة خجولة بمناطق وشوارع، في حين تكاد تنعدم التحضيرات وأجواء الفرح مع استمرار الأزمة الاقتصادية التي وضعت شريحة كبيرة من المجتمع في حالة صيام قسري، وأيضاً مع تنامي مخاوف اللبنانيين في الأشهر الأخيرة من حرب مرتقبة تطيح ما تبقى من الحدّ الأدنى المتوفر لمقومات الحياة، مع اشتداد حدّة التوترات في الجنوب منذ بدء حرب الإبادة الجماعية في غزة. ولا يشغل بال اللبنانيين حالياً سوى الدعاء بحصول فرج قريب، وبأن يبقى لبنان بعيداً عن شبح الحرب المدمّرة. يقول علي البراج من منطقة إقليم الخروب لـ«العربي الجديد»: «لم نعد نحتفل بشهر رمضان كما اعتدنا سابقاً، ولعلّه أصبح مثل باقي أشهر السنة. كنا نستعد لهذا الشهر بنشاط من خلال شراء زينة ومأكولات وأصناف غذائية وحلويات وتجهيزات مختلفة، أما اليوم فصرنا عاجزين عن ذلك بكل معنى الكلمة، ليس فقط بسبب الغلاء المعيشي والأوضاع المادية الصعبة التي تأقلمنا نوعاً ما معها، بل نتيجة تراكمات جعلتنا نعيش في حالة إرهاق نفسي وتعب. لا أفكر على غرار باقي زملائي من موظفي القطاع العام وحتى القطاع الخاص، بالفرح والاحتفال والاجتماع مع العائلة حول مائدة الإفطار، بل بكيفية اللحاق بعملي الثاني خلال فترة بعد الظهر». يضيف البراج، وهو أب لطفلين: «يسيئون فهم معاني شهر رمضان ورمزيته الدينية، فهو للعبادة والصوم وليس لإعداد ولائم ليلية».

وتتحدث الشابة مايا سليمان التي تقيم في شمال لبنان، لـ«العربي الجديد»، عن أن «التجهيزات والزينة خجولة في شوارع مدينة طرابلس، وتقتصر على ما تبرعت به شخصيات نافذة ومقتدرة في بعض المناطق، في حين تغيب مظاهر وأجواء رمضان عن مناطق أخرى لا يفكر بها أحد». تضيف: «أصبحت غالبية اللبنانيين في مستوى طبقي واحد، والوضع سيئ جداً، والشغل الشاغل للعائلات مع حلول شهر رمضان هو كيفية تأمين الإفطارات والسفرة الرمضانية. ولا ننسى ما تقاسيه العناصر الأمنية والعسكرية من معاناة بسبب الرواتب الزهيدة والظروف المعيشية المتردية التي تجبر أفراد أسرهم على إيجاد عمل بعينهم على الأقل في توفير قوت يومهم واحتياجاتهم الأساسية. ويبقى العمال الذين يتقاضون أجوراً يومية أسرى مبالغ لا تتجاوز 200 دولار شهرياً تكفي بالكاد لتسديد قيمة إيجار منزل ورسوم اشتراك مولد كهرباء».

وتتحسر سليمان على «الأوضاع السيئة التي باتت تؤثر على حياة الجميع، لا سيما في المناطق الشعبية حيث تزداد المآسي والويلات، في حين باتت المساعدات شحيحة جداً مقارنة بالسابق، والحقيقة أننا نعجز عن وصف وجع الأهالي وصرخاتهم، وربما يشاهد البعض شوارع مدينة طرابلس مضاءة، لكن روح الناس انطفأت، ولا أحد يسمع أو يجيب عن رسائلهم ومناشداتهم. وتأثر هذا الواقع أيضاً بالأوضاع الأمنية الشائكة بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية التي نأمل في أن تهدأ وتمر على خير بما يلطف بحال أهلنا في الجنوب». بدوره، يبدي رئيس المنتدى الثقافي للعشائر العربية في لبنان، طلال الضاهر، حزنه العميق لحلول شهر رمضان المبارك وسط ظروف استثنائية غير مألوفة في بلد يعاني من شتى أنواع الأزمات. ويقول لـ«العربي الجديد»: «نستقبل رمضان باعتباره شهراً كريماً مليئاً بالخيرات، ونأمل من الميسورين أن يجعلوه مليئاً بالعطاء والتكافل، وأن يصرفوا زكاة أموالهم للمحتاجين، لأن هذا الأمر يجلب محبة الله لهم، كما نناشد أن يرأف التجار بالناس والفقراء ولا يستغلوا احتياجاتهم، وندعو المسؤولين في هذا البلد إلى أن يتّقوا الله في التعامل مع الشعب».

وتجد نجية منصور، وهي أم لخمسة أولاد تعيش في الجنوب، في الأرض خلاصاً وحيداً لها ولعائلتها من براثن الفقر والجوع، وتقول لـ«العربي الجديد»: «زرعنا الخضار كي نضمن الحصول على الأصناف الرئيسية في إعداد طعامنا، لا سيما في ظل الحرب الدائرة حولنا. كما نعدّ الخبز المرقوق والكعك والمناقيش، وندبّر أنفسنا بما يعزز قدرتنا على الصبر والتحمل والصمود في قريتنا. لقد تمسك أهلنا بالأرض وتمكنوا من الصمود رغم الحروب والأزمات المتتالية، وتوفير احتياجاتهم الأولية». ويعلّق رئيس جمعية «حفظ النعمة»، أحمد عبد العال، آماله على المساعدات والتبرعات التي كانت تقدمها هيئات إغاثة ومؤسسات تجارية ورجال أعمال وخيّرون مع بداية شهر رمضان الكريم. ويقول لـ«العربي الجديد»: «لا نعرف هذه السنة حجم المساعدات والعطاء في ظل الظروف العصيبة التي يمر بها لبنان، لذا نأمل في أن يكون رمضان شهر خير وبركة على اللبنانيين». يتابع: «نتمنى راحة البال والاستقرار كي يستطيع المواطنون أن يؤدوا صيامهم وطقوسهم الدينية تجسيداً لمعاني الشهر الفضيل».

ويشير إلى أن الجمعية تجهّز كل سنة الصالة والمطبخ المركزي قبل عشرة أيام من حلول رمضان، و«نحن ننتظر هذه السنة يد العطاء والأعمال الإنسانية والخيرية، علماً أننا نقدم منذ 12 عاماً وجبات غذائية لفقراء ومعوزين وأيتام على مدار السنة». وتخبر رئيسة جمعية «وحدة المجتمع»، ندى صوان، «العربي الجديد»، أن الجمعية أمّنت 120 حصة غذائية لتوزيعها خلال شهر رمضان المبارك، وتقول: «نقيم إفطارات أحياناً، ونرسل أيضاً وجبات غذائية إلى المنازل، حيث نساهم في إفطار نحو مائة صائم يومياً. ونتطلّع مع هذه الظروف إلى الصمود ومواصلة الأعمال الخيرية التي باتت حاجة ملحّة في مجتمعنا».

أما الفنّان التشكيلي عيسى حلوم، من مدينة بعلبك البقاعية، فيتحسّر في حديثه لـ«العربي الجديد» على «انعكاس الأحداث الأمنية في الجنوب، إلى جانب الأزمة المعيشية، على الأوضاع في لبنان، ما سيجعل كثيرين يجدون صعوبات كبيرة في تأمين احتياجاتهم خلال شهر رمضان، علماً أنهم يتأثرون أيضاً بتداعيات عدم الاستقرار وحرمان معظم العائلات من التلاقي والشعور بالأمان».

مشروبات رمضانية في شوارع بيروت (Getty)

الشغل الشاغل للعائلات هو تأمين الإفطار (بلال جاويش/ الأناضول)

ينتظر أكثر من 5 آلاف عامل في الضفة والداخل العودة إلى قطاع غزة

لم يسمح لكثير من عمال غزة بالعودة وجرى اعتقال المئات منهم

وكانوا ثلاثة يقيمون في غرفة واحدة عند عائلة استضافتهم كما آخبرني». تضيف لـ«العربي الجديد»: «نعيش في معاناة شديدة، وافتقد وجود زوجي في هذه الظروف على مدار أكثر من خمسة أشهر. أتعرض لإذلال كبير من أجل الحصول على لقمة العيش، ونزحت عدة مرات مع أطفالي، وكل تفكيري ينصب على النجاة من الموت تحت ركام الحرب أو من الجوع، وأخشى على صحة زوجي الذي كان يعيش ضغطاً نفسياً كبيراً قبل اعتقاله، وكان يعاني من صعوبات في التنفس، وأخشى أن يصيبه مكروه لأنني وأطفالي ليس لنا أحد سواه».

عدم تمكنهم من العودة منذ بدء العدوان الإسرائيلي الذي يدخل الشهر السادس على التوالي. تعيش حسنة أبو عويني (40 سنة) ظروفاً صعبة للغاية منذ تدمير منزلها في مخيم البريج بوسط قطاع غزة، وهي تقوم بتدبير احتياجات أسرتها المكونة من أربعة أبناء، من بينهم فتاة مراهقة والبقية أطفال صغار، وتزداد الصعوبات مع حياة النزوح التي تعيشها منذ فقدت الاتصال بزوجها في بداية شهر مارس الحالي، والذي علمت لاحقاً أنه جرى اعتقاله من محيط مدينة جنين رفقة عدد من عمال قطاع غزة.

كانت أبو عويني تنتظر عودة زوجها الذي حاول مرات عدة العودة إلى قطاع غزة للاهتمام بأسرته في ظل الصعوبات التي تواجهها، خصوصاً منذ استشهاد شقيق زوجها وأطفاله في الرابع من يناير/كانون الثاني الماضي. تقول: «لم يكن زوجي يستطيع التحرك من مكانه خوفاً من اعتقاله على أحد الحواجز الإسرائيلية، وتم اعتقاله فقط لأنه من مدينة غزة، فقد أصبحت تهمة أن تكون من غزة في الضفة الغربية، وسبق اعتقال عدد من أفراد العائلة، لذا كان حذراً جداً في التنقل كما أخبرني قبل اعتقاله بأيام، وعندما تم اعتقاله، كان يحاول مع عدد من زملائه شراء الطعام، وكانوا ثلاثة يقيمون في غرفة واحدة عند عائلة استضافتهم كما آخبرني». تضيف لـ«العربي الجديد»: «نعيش في معاناة شديدة، وافتقد وجود زوجي في هذه الظروف على مدار أكثر من خمسة أشهر. أتعرض لإذلال كبير من أجل الحصول على لقمة العيش، ونزحت عدة مرات مع أطفالي، وكل تفكيري ينصب على النجاة من الموت تحت ركام الحرب أو من الجوع، وأخشى على صحة زوجي الذي كان يعيش ضغطاً نفسياً كبيراً قبل اعتقاله، وكان يعاني من صعوبات في التنفس، وأخشى أن يصيبه مكروه لأنني وأطفالي ليس لنا أحد سواه».

عنف وأسلحة بيضاء ومخدرات في مدارس تونس

شهد العام الدراسي الحالي في تونس حوادث عنف خطيرة بين التلاميذ أنفسهم، أو بينهم وبين أفراد من الكوادر التربوية، بعضها باستخدام مواد مؤذية وأسلحة بيضاء. وشمل ذلك كل مناطق البلاد

تونس ـ **مريم الناصري**

قبل أيام اعتدى تلميذ في مدرسة بالعاصمة تونس على زميله داخل الفصل باستخدام مقص أصاب منطقة العين، وأوضحت والدة التلميذ المصاب أنّ مدير المدرسة لم يخبرها بحقيقة ما حدث، بل بأنّ زميله اعتدى عليه بقلم، وفيما ذكرت الأم أن الابن خضع لتدخل جراحي عاجل لم يستطع منع تعرض شبكة العين لضرر كبير، أثار الحادث جدلاً كبيراً أدى إلى توقيف مدير المدرسة والمعلم عن العمل، وفتح تحقيق في الواقعة التي سلّطت الضوء مجدداً على تفاقم ظاهرة العنف في المدارس خلال السنوات الأخيرة.

وفي حوادث خطرة أخرى داخل المدارس وفي محيطها، تعرّض تلميذ لاعتداء بسكين أمام مدرسة بمحافظة صفاقس، فيما اعتدى تلميذ على أستاذ في محافظة سيدي بوزيد، ما أوقف الدروس لفترة. أيضاً طُعنت تلميذة بسكين في معهد سيدي حسين بالعاصمة تونس، وأصيبت في يدها. ويندد متخصصون ومعنيون بالشأن التربوي بارتفاع ظاهرة العنف المدرسي خلال السنوات الأخيرة، واستخدام أساليب عنف متطورة وأسلحة بيضاء، ويتساءلون عن أسباب انعدام الرقابة التي تسمح بدخول تلاميذ مدارس وصفوف حاملين مواد خطرة. ويؤكد قسم الدراسات والتخطيط ونظم المعلومات في وزارة التربية أن ظاهرة العنف في المدارس أصبحت خطرة جداً، ويشير إلى أنّ وزارة التربية تسجل سنوياً بين 13 و21 ألف حالة عنف في المؤسسات التربوية، خاصة في المدارس الإعدادية والمعاهد.

ويؤكد تربويون أن سلوك التلاميذ تغيّر وزادت ميولهم إلى العنف. ويتحدث المدرس والناشط المدني عبد الحميد شافعي لـ«العربي الجديد» عن أنّ «المدارس تشهد حالات عنف وشجارات يومية بين التلاميذ، وأولياء الأمور لا يتجاوبون مع غالبية الشكاوى التي يقدمها الإطار التربوي، ويحمّلون الأساتذة مسؤوليات السلوك السيئ للتلاميذ». يتابع: «لا يدرك معظم أولياء الأمور أنّ العائلة هي النواة الأولى لترشيد وتربية التلميذ، ونحن نستدعي أحياناً ولي تلميذ إذا لاحظنا أن سلوك هذا التلميذ غريب وعدواني خلال حصص الدراسة أو في الساحة، وأنه يتشاجر مع زملائه، ثم نلاحظ أن ولي الأمر نفسه لا يعي معنى أنّ ابنه يمارس سلوكاً عنيفاً وغير ملتزم داخل المدرسة، ويحمّل الإطار التربوي مسؤولية سلوك ابنه، ويتهمه بعدم القدرة على السيطرة على سلوك أي تلميذ وتعليمه الانضباط». ويشير حسان بن علي، الأستاذ والناشط في شؤون التربية، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ «ظاهرة العنف تفاقمت فعلاً بشكل خطير داخل المدارس والمعاهد ومحيطها، وأن معاهد عدة تشهد أنشطة لدخلاء عاطلين عن العمل ومروجي مخدرات». يتابع: «أعتقلت وزارة الداخلية خلال حملاتها الأمنية عدداً كبيراً من المنحرفين ومروجي المخدرات أمام المعاهد. ونحن كمربين وأساتذة نطالب دائماً بعقد جلسات بين المعلمين والأساتذة وعائلات التلاميذ قبل انطلاق السنة الدراسية لبحث ومناقشة ظاهرة العنف، والحديث عن دور العائلة الذي لا تعوضه المدرسة أو المربي».

تؤكد وزارة التربية أن العنف في المدارس أصبح ظاهرة خطرة

يندد معنيون بالشأن التربوي التونسي بتفاقم ظاهرة العنف المدرسي

وبسبب تفاقم ظاهرة العنف أطلقت وزارة الداخلية في بداية العام الدراسي الحالي حملات أمنية في محيط المدارس والمعاهد للحدّ من ظاهرة العنف، خصوصاً بعد تسجيل حالات عدة لاعتداء غرباء عن المدارس والمعاهد على تلاميذ. وأسفرت الحملة التي امتدت ثلاثة أسابيع وشملت كل محافظات البلاد، عن اعتقال 2153 شخصاً ملاحقين بتهم التورّط بقضايا للحق العام، وتحرير 115 محضراً عدلياً، كما جرى تسجيل 19 قضية لاستهلاك وترويج مخدرات، وتوقيف 26 متورطاً بقضايا مخدرات في محيط المؤسسات التربوية. وأكدت وزارتا الداخلية والتربية ضرورة تنبيه الأبناء إلى عدم الاحتكاك بغرباء عن الوسط المدرسي، واستهلاك مواد قد تكون مخدرة.

وسعت وزارة التربية إلى تنظيم حملات توعية داخل المدارس والمعاهد بالتعاون مع وزارة الداخلية، ونظمت 53 حملة للتوعية في عدد من المؤسسات التربوية بكل محافظات البلاد في مجالات الوقاية والإسعافات الأولية والتثقيف في مجال السلامة المرورية، وأيضاً للتصدّي للعنف في المدارس ومحاضر استهلاك المخدرات. وفي عام 2021، كشف مسح وطني حول استهلاك المخدرات والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر عن أرقام صادمة بشأن استهلاك التلاميذ مختلف أصناف المخدرات، إذ كان تلميذ واحد من بين كلّ 10 تلاميذ يتعاطى المخدرات.

وبيّن المسح، الذي شمل عيّنة تتألف من 6230 تلميذاً وتلميذة، ارتفاع استهلاك المخدرات في صفوف التلاميذ الذين لم تتجاوز أعمارهم 13 عاماً، وقد رأى 12 في المائة من الأشخاص المستجوبين أنّ التزوّد بأقراص المهدّئات والمنوّمات سهل وهو أمر ممكن من دون وصفة طبية. وأشار المسح نفسه إلى أنّ نسبة استهلاك المهربون قُدّرت بـ0,4 في المائة في أوساط التلاميذ، إلى جانب تعاطي نسبة أخرى محدودة مواد مخدّرة أخرى مثل الكوكايين وأقراص «إكستاسي».

حالات عنف وشجارات يومية بين التلاميذ في تونس (العربي الجديد)